مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة الماليزية وصولا إلى اقتصاد السوق الاجتماعي
اسم الكاتب: د. يوسف محمود، د. سمير شرف، شادي محسن علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4093
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة الماليزية وصولا إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

الدكتور يوسف محمود*
الدكتور سمير شرف**
شادي محسن علي***

(تاريخ الإيداع 10 / 12 / 2007. قُبِل للنشر في 2008/1/9)

□ الملخّص □

يتناول البحث واقع وإشكالات القطاع العام الصناعي السوري، بهدف العمل على إيجاد أنسب الطرق لحلها مع الحفاظ على هذا القطاع من الانهيار، وإمكانية تفعيل دوره الاقتصادي الإيجابي في دعم الدخل القومي و تطوير المنتج الوطني ووضع الأسس الاقتصادية الضرورية بالاعتماد على التجربة الماليزية كي يعمل وفق آلية تنسجم مع الاقتصاد العالمي و يحقق بنفس الوقت الهدف الاجتماعي الذي بني من أجله هذا القطاع. وبتجرد عن المفهوم الإيديولوجي يشير البحث إلى الواقع و المتطلبات التي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح الاقتصادي وصولا إلى نموذج يمثل خصوصية الاقتصاد السوري والذي يعكس البعد الاجتماعي لأي خطوة من خطوات الإصلاح تطبيقا لمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يعنى بالدرجة الأولى بحماية الطبقات الشعبية من أي اضطراب ينعكس سلباً على المجتمع السوري.

كلمات مفتاحيه:

الإصلاح الاقتصادي – اقتصاد السوق الاجتماعي – التجربة الماليزية.

* **أستاذ في قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**
** **أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية و المصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.**
*** **طالب ماجستير في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

Economical Reform Depending on Malaysian Experience to Achieve the Social Market Economy

Dr.Yousef Mahmod*
Dr.Samir Sharaf**
Shadi Ali***

(Received 10 / 12 / 2007. Accepted 9/1/2008)

□ ABSTRACT □

This paper aims at discussing the case of public industrial sector, and the possibility of dealing with its problems and obstacles. It also tries to find the most appropriate ways to solve such problems, while maintaining the sector, and reinforcing its positive economic role in supporting national income, developing national product based on the Malaysian experience. The paper goes a step further towards giving an overall view of what seems workable in achieving economic reform which, in turn, would be of great relevance to the full achievement of a model representing the privacy of Syrian economy and reflecting the social dimension of any reform step in relation to the concept of a social market economy, which is primarily concerned with protecting the working classes from any disturbance that may reflect negatively on the Syrian society.

Keywords:
Economical reform, Social market economy, Malaysian reform.

*Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Associate Professor, Department of Sciences of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يُعَدُّ الجانب الاقتصادي من أكثر الجوانب تأثراً بالمعطيات والتطورات الحاصلة سواء الداخلية منها أو الخارجية، لاسيما وأنه الأكثر تأثراً بالتطورات المحيطة به داخل الدولة وخارجها . وهو ما يعني الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي. إلا أن هذا الإصلاح المنشود لا يمكن أن يحقق أهدافه بدون توفر مقدمات وشروط موضوعية، يمكن لنا أن نطلق عليها صفة المقدمات الأساسية. أي تلك التي تمهد و تشكل الأرضية له ولانطلاقته، إن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية مجتزأة، بل يجب أن يكون منهجياً ومدروساً، وضمن إطار خطة موضوعية متكامله. لقد وضع العديد من الباحثين أفكاراً متوافقة أحياناً، ومتناقضة أحياناً أخرى حول أولويات وطرق الإصلاح الاقتصادي. كما تبنت الحكومة أيضاً طرح بعض برامج الإصلاح الاقتصادي للنقاش العام، بل وللتطبيق في أحيان كثيرة، و بالرغم من تباين تلك الرؤى لسبل الإصلاح الاقتصادي في سورية، إلا أن القاسم المشترك بينهما هو تأكيدها على أن الوضع القائم ليس مجدياً، ولا بد من منهج اقتصادي جديد.

مشكلة البحث:

كان دور القطاع العام في سوريا دوراً محورياً في عملية التنمية، تمليه الضرورات الموضوعية الاقتصادية منها والاجتماعية. وكان الهدف الأساسي من قيام القطاع العام هو أن يكون القطاع الرائد في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن الواقع الحالي يخالف تماما متطلبات التنمية التي تمليها المرحلة الراهنة للاقتصاد الوطني وهذا ما يفرض ضرورة البحث في واقع القطاع العام الصناعي على جميع المستويات و البحث عن آليات الإصلاح الاقتصادي المطلوب اعتمادا على تجارب دول قريبة من واقع المجتمع السوري و كيفية العمل على زيادة قدرة هذا القطاع على مواكبة متطلبات السوق من تكنولوجيا إنتاج واستثمار بهدف الإسراع في عملية التوصل إلى صيغة تحرر الاقتصاد الوطني وفق مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي وإزالة جميع العوائق التي تشكّل عبءاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد والمواطن مع الحفاظ على هذا القطاع الأساسي في الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

إن النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي تشير إلى دور الدولة المهم في تحقيق النمو والإصلاح الاقتصادي في العالم النامي، و القطاع العام السوري يتعرض منذ وقت غير قصير لكثير من الجدل، فالبعض ينادي بتصفيته بطريقة أو بأخرى، بينما يدافع البعض من أجل إبقائه وهناك فريق ثالث ينادي بضرورة تطويره وتحريره من خلال حصر نشاطه في الصناعات الإستراتيجية وإيجاد الحلول المناسبة لما يعانيه من مشكلات لذا كان لا بد من التوجه نحو إيجاد الصيغة الملائمة بالاستفادة من تجربة دولة لها مقومات مشابهة تقريبا لمقومات الاقتصاد السوري وذلك من أجل تلبية متطلبات المرحلة القادمة مع الحفاظ على المنجزات الإيجابية لهذا القطاع.

هدف البحث:

الاستفادة من التجربة الماليزية من اجل إيجاد وسيلة تهدف إلى تطوير الواقع الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري والتعامل بشفافية مع سلبيات و إيجابيات القطاع العام و كذلك محاولة الوصول إلى صيغة دقيقة تسمح بالإصلاح الاقتصادي وصولا إلى منطق اقتصاد السوق الاجتماعي بشروط وظروف لا تلقي بعبئها على شرائح من

الشعب تسعى للحفاظ على مكتسبات ناضلت من اجلها عقود طويلة وتصحيح الأخطاء التي تراكمت نتيجة غياب بعض مقومات التخطيط الاقتصادي السليم.

فرضيات البحث:

1. فشل سياسات إصلاح القطاع العام الصناعي في سورية يعيق عملية التنمية و يحبط التطور الاقتصادي.
2. لا يمكن تحقيق متطلبات التنمية دون وضع استراتيجيه مبنية على إمكانات الواقع الاقتصادي والاجتماعي السوري.
3. الإصلاح الاقتصادي من خلال الاستفادة من التجارب العالمية ضرورة قبل أن يكون خياراً.
4. اقتصاد السوق الاجتماعي هو الطريق الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بعيدة المدى المطلوبة.

منهج البحث :

اعتمد في البحث المنهج الوصفي التحليلي في تبيان حالة القطاع العام الصناعي السوري بالإضافة إلى المنهج المقارن من خلال دراسة التجربة الماليزية في الإصلاح الاقتصادي و استنتاج ما يتناسب منها مع الواقع السوري بقصد إغناء التجربة السورية في مجال الإصلاح الاقتصادي.

أولاً_ دور القطاع العام الصناعي في التنمية الاقتصادية في سورية:

حقق الاقتصاد السوري خلال فترة السبعينيات معدلات نمو عالية بلغت حوالي 10% بالسنة، ويعزى هذا النمو المرتفع إلى معدلات استثمار عالية بلغت حوالي 25%–30% من الدخل القومي، قام بمعظمها القطاع العام، مدعوماً بمساعدات مالية سخية من دول الخليج العربي وبعضها من دول المعسكر الشرقي. وقد اعتمدت الحكومة في هذه الاستثمارات سياسة إحلال الواردات دون تشجيع التصدير، وترافقت هذه السياسات مع سياسة تثبيت الأسعار وتنظيم برامج لتعظيم العمالة، وتوفير التعليم المجاني والخدمات الصحية والدعم الاستهلاكي والإنتاجي (سكر،2003).

لكنه مع أوائل الثمانينيات بدأت المساعدات الخارجية بالانحسار، منحدرة من حوالي 1.5 مليار دولار بالسنة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بالمتوسط،إلى حوالي 300 مليون دولار بالمتوسط في منتصف الثمانينيات وبانحسار المساعدات الخارجية وتدني توفر القطع الأجنبي، برزت اختلالات في الإطار الكلي للاقتصاد وجمود في البنية الإنتاجية له، كانت قد غطته المساعدات. فوقع الاقتصاد السوري في أزمة شديدة في منتصف الثمانينيات تمثلت في نقص واختناقات في العرض السلعي، وفي تضخم مفرط. ولم تخرج سورية من هذه الأزمة إلا بفضل مجموعة متفرقة من الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها الأزمة، وتدفق أموال النفط الجديد الذي كان قد اكتشف في العام 1984. لكنه لم يمر وقت طويل حتى برزت الاختلالات الهيكلية والجمودات البنيوية في الاقتصاد مرة ثانية، بسبب الإحباطات التي ظهرت نتيجة تباطؤ عملية الإصلاح، فوقع الاقتصاد في أزمة جديدة.

بالإضافة إلى أن الاقتصاد السوري حقق إنجازات هامة خلال العقود الأخيرة تمثلت في بناء بنية تحتية جيدة، من خلال القيام بجهود كبيرة في مجال بناء السدود واستصلاح الأراضي وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء إلى الريف كما إلى المدن، وجهود كبيرة أخرى في نشر التعليم في كافة أنحاء البلاد، وفي تقديم الخدمات الصحية المجانية لغير المقتدرين. ويعتبر دور القطاع العام الصناعي من أهم الأدوار في الاقتصاد السوري

حتى أن البعض يعتبره قاطرة التنمية الأساسية في عملية التطوير الاقتصادي بما يشكله من شركات و مؤسسات تضم جزءاً كبيراً من اليد العاملة و يدفع كتلة رواتب و أجور تبلغ 29178 مليون ليرة سورية سنويا و تبلغ قيمة الإنتاج الكلي للقطاع العام الصناعي متضمنا تكرير البترول في بانياس و حمص في عام 2004 حوالي511057 مليون ليرة سورية و هو ما يشكل حوالي 53.34% من القيمة الكلية من الإنتاج الصناعي في سورية بالعام 2004[1].

ويساهم القطاع العام الصناعي بتشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة ومن مختلف المستويات التعليمية و الثقافية. ويظهر الاعتماد الكبير على القطاع العام في عمليات التوظيف واستيعاب الأيدي العاملة الجديدة، و ذلك بسبب الطريقة التي تدار بها العملية الاقتصادية بالإضافة إلى الموثوقية التي يظهر بها القطاع العام من ناحية الآمان بالنسبة للعامل كارتباطه بالوظيفة كما في مرحلة التقاعد، وحيث إن كل القوانين التي سنت عملت على حماية العامل بالطريقة التي تضمن ارتباطه الأكيد و ضمان الدولة لهذه الوظائف مما رغّب العامل بالوظيفة في القطاع العام على الرغم من الفارق من حيث الأجور بينه و بين القطاع الخاص، إلا أنه في الفترة الأخيرة اعتمد القطاع العام على سياسة تخفف من الاستيعاب بهدف تجميد التوسع غير الإنتاجي (العطالة) في القطاع العام و الاتجاه نحو فتح المجال للقطاع الخاص، و تحفيزه لإيجاد فرص عمل تخفف الحمل الكبير الذي ينأى به لقطاع العام بوضعه الراهن.

جدول (1) عدد و أجور المشتغلين في القطاع العام الصناعي (الأجور بملايين الليرات السورية)

العام	الصناعات	مجموع الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	صناعة الماء والكهرباء	المجموع
2000	الأجور	11964	2317	4777	19058
	عدد المشتغلين	107237	19011	48236	147484
2001	الأجور	14147	2621	5631	22399
	عدد المشتغلين	106064	19344	50225	175633
2002	الأجور	16048	2932	6926	25906
	عدد المشتغلين	109471	19623	54285	183379
2003	الأجور	16728	2981	7493	27102
	عدد المشتغلين	108818	17851	54489	181158
2004	الأجور	17653	3544	7981	29178
	عدد المشتغلين	105827	17867	59408	183102

المكتب المركزي للإحصاء جدول رقم 47 صـ58 المجلد 41 العدد (1-2) 2005

ويشكل العاملون في القطاع الصناعي و قطاع الثروة المعدنية ما مجموعه 183102 من مجموع العاملين في

[1] **المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005 ،المكتب المركزي للإحصاء ، سورية جدول 5/11 و5/14**

القطاع العام و الذي يصل إلى 867394 موظف و عامل أي ما نسبته 21 % في الإجمالي.

هذا ويشكل القطاع العام الصناعي أحد أهم قطاعات التصدير فقد بلغت قيمة صادراته في عام 2004 حوالي 32147.5مليون ليرة سورية حسب المجموعة الإحصائية لعام 2005 وهذا ما يعادل حوالي 17.46 % من إجمالي تصدير القطاع العام في سورية بما يشكل 12.9 % من إجمالي قيمة الصادرات السورية . بالرغم من سوء أحوال هذا القطاع و تراجع قدراته التنافسية و الإنتاجية إلا ان دراسة دقيقة للمشاكل التي يعاني منها القطاع العام بالإجمال والقطاع العام الصناعي بالتحديد تمكننا من رسم خارطة يمكن أن يبدأ من خلالها حل تلك المشاكل فالاقتصاد السوري يعاني اليوم من مشاكل جوهرية عديدة لعل أهمها هي التالية:

1. النمو غير المستدام للاقتصاد، المعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية (في النصف الأول من الثمانينيات) وعلى أموال النفط (منذ أوائل التسعينيات).
2. بطالة عالية وتزايد في الفقر.
3. وجود قطاع عام قائم ضمن هرم اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة ومن اتخاذ القرار المستقل وقطاع خاص صغير مفتت، يفتقد إلى الديناميكية اللازمة، وكل منهما يعاني من إدارة تقليدية وتكنولوجيا قديمة.
4. وجود نظام من الحماية العالية للصناعة لا يتيح الفرصة للمنافسة وبالتالي يساهم في تدني الإنتاجية ورفع الكلفة.
5. بيئة تنظيمية/تشريعية تحكم عمل كل من القطاع العام والخاص لا تساعد أي من القطاعين على المرونة والحركة للتكيف مع المتغيرات على الرغم من الكم الكبير في الفترة الماضية من المراسيم التي بدأت تأخذ مسارها نحو التطبيق إلا أننا مازلنا في بداية الطريق .
6. قصور في المعرفة والقدرات العلمية وفي القدرة التكنولوجية مترافقاً مع تدني الخبرات البشرية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
7. تفشي الفساد وما يتسبب هذا من هدر للمال العام وتفاوت في الفرص الاستثمارية للمواطنين.
8. هجرة العقول السورية وعدم عودة الخبرات و الرساميل الموجودة في الخارج.

وبالتالي يقع على سورية، في ظل المعطيات أعلاه، واجب وضع تصور لأولوياتها الاقتصادية ولعلاقاتها التجارية والاستثمارية المستقبلية ودورها الاقتصادي والسياسي في المنطقة. وترجمة هذا التصور إلى خطة تنمية شاملة تضم مفهوماً جديداً للتنمية يركز على كل من النمو ونوعية النمو وعلى العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وعلى تطوير التعليم وتنمية القدرات البشرية والتكنولوجية المحلية، بنفس الوقت الذي يؤكد على تنمية كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني ضمن استراتيجيات تضع تعظيم التصدير وزيادة فرص العمالة في أولى أولوياتها. إن التخبط الحالي الذي نعيشه والأزمات الاقتصادية التي تعيق طريق التنمية المطلوبة يعود بالأساس إلى غياب الرؤيا المستقبلية لطبيعة الدور الذي يتوجب أن تلعبه الدولة في مجال الاقتصاد و بالتحديد التكامل الذي يجب أن يتم بين السوق والدولة، و بمعنى آخر التوفيق بين المفاهيم الاقتصادية للنظام الاقتصادي العالمي و الثوابت الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى سوريا لترسيخها.والهدف هو إمكانية تطبيق مفهوم "الوطنية الاقتصادية" في ظل نظام السوق والعولمة، وذلك من خلال التركيز على التنمية البشرية والتقدم العلمي والتكنولوجية ومن خلال التشجيع على الاستثمار وعلى التصدير. وتشير بعض البحوث التي قامت بها الأمم المتحدة، إلى تراجع و قصور في الأداء الفعلي لاقتصاديات الدول النامية، ويجمع الباحثون على أن قصور النتائج يكمن في ضعف تنفيذ خطة التنمية، وليس في خطة التنمية ذاتها، وذلك لجمود الإدارة وعدم مرونتها وعدم قدرتها على التطوير، بمعنى أن الإدارة، على ما هو

واضح، تعتبر من أهم عناصر وركائز خطة التنمية ونجاحها، يضاف إلى ذلك أن الرغبة والإرادة، إرادة التغيير، لا يمكن فصلها عن الإدارة، بل إنها لا بد وأن ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، إذا أردنا لأي نموذج إداري النجاح، وبالتالي لأي خطة تنمية تحقيق أهدافها. فإدارة البشر و إرادة التغيير، تؤدي حتماً إلى الانتقال من مرحلة العمل الفردي غير المنضبط ضمن آليات تصب في خدمة المجتمع إلى العمل الجماعي الذي يركز مفهوم السوق الاجتماعي. والحكمة من ذلك هي تحقيق قيمة اجتماعية داخل المجتمع وهذا ما ترمي إليه أية خطة تنموية. (أنطون ، 2002)

إن التجربة التاريخية للعملية التنموية في العديد من البلدان تشير إلى أن جوهر التنمية يكمن في تنويع الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان من جهة، والتحديث المستمر للمستوى التكنولوجي والعلمي للقطاعات الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى، ونظراً لما يحققه وجود قطاع صناعي واسع وفعّال، من تنويع في اقتصاديات الدول النامية على نحو يساهم في تطوير المستوى التكنولوجي والعلمي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، بالإضافة إلى ما ينجم عن ذلك من إعادة تشكيل وصياغة إطار متطور لمنظومة العلاقات الاجتماعية في هذه الدول، فهذا يدفعنا إلى أن نولي قطاع الصناعة في التنمية دوراً هاماً وان نعتبره شرطاً ضرورياً لا غنى عنه لأي تجربة تنموية حقيقية وناجحة.

ثانيا : الأهداف والإصلاحات المطلوبة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي:

إن الهدف الحقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي هو رفع كفاءة الاقتصاد السوري، بحيث يكون وسيلة لإدارة الطلب من جهة وتحفيز الإنتاج من جهة ثانية، ولكن يجب أن يكون كذلك مرتبطاً بخطة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وخطة التنمية الاجتماعية. فالتحرير الاقتصادي غير المرتبط بخطة لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة الإنتاجية يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني والإصلاح غير المرتبط ببرنامج لمعالجة الفقر والبطالة بشكل مباشر يشكل خطراً على السلم الاجتماعي. وذلك من خلال جملة من الآليات التي يمكن أن يكون أبرزها:

1 – زيادة كفاءة تخصيص الموارد المتاحة:

إذ أن سوريا وبالرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي تعانيها إلا أن ذلك ليس مرده لقلة الموارد المتاحة. فسوريا تتمتع بفائض اقتصادي من معظم الموارد الطبيعية والبشرية، لكن القسم الأكبر من تلك الموارد معطل ولا يستغل بالشكل الأمثل. الأمر الذي قلص من إمكانية انعكاسه على تقوية الاقتصاد السوري، وبالرغم من المزايا الكثيرة التي تتوفر في سوريا (المواد الأولية–الإمكانات البشرية غير المستثمرة– الموقع الجغرافي القريب من أسواق كبيرة) إلا ن ذلك كله لم ينعكس على القدرة التنافسية وجودة الإنتاج. وتتطلب القدرة التنافسية التي تعرف بأنها الدرجة التي يمكن التحكم وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تلبي أذواق الأسواق الدولية، وتحافظ أو توسع الدخول الحقيقة للمواطنين على المدى الطويل، وتحسين القدرة التنافسية يتطلب الاستثمار الأمثل للموارد وعدم هدرها وتطوير البنية التحتية والاعتماد بشكل اكبر على التكنولوجيا وتقليل الهوة الرقمية.

2– تقليص الاختلالات المالية واحتواء التضخم:

إن الاختلالات المالية تنجم في العادة عن إتباع سياسيات مالية ونقدية غير مدروسة، وعدم انسجام تلك السياسات مع تطورات الحالة الاقتصادية. وهذا ما كان يحدث في سوريا ففي فترات الرواج كانت الإيرادات الضريبية تنخفض، وفي فترات الكساد كان يحدث العكس. كما أن الإيرادات في الموازنة ظلت تعتمد على الإيراد النفطي (44%)، أما الإنفاق فقد ظل غير مدروس. وغير مقترن بالمؤشرات الاقتصادية وكل ذلك كان يسبب تضخماً مرتفعاً

في سنوات أخرى (12.3% عام 1993–2%عام 2000) (سعيفان ،2003)، وبالرغم من توفر احتياطي أجنبي كبير في سوريا يشكل 65% من الكتلة النقدية إلا أنه لم يتم الاستفادة منه بشكل جيد.

3- تحقيق النمو الاقتصادي المستمر:

وذلك من خلال معالجة المشكلات التي تعيق تحقيق النتائج المتناسبة مع إمكانات الاقتصاد السوري، وإجراء بعض الإصلاحات المطلوبة والتي يمكن من خلالها تحقيق زيادة فرص التشغيل وتحسين مستوى المعيشة، لأن أي نمو يجب أن يضمن مستوى معيشة لائق، وهو لا يتم إلا من خلال ديمومة النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وتحسن مستويات المعيشة.

ويعيق الإصلاح أسباباً عديدة أهمها:

1) غياب الفكر الاقتصادي الواضح ومعه البرنامج الإصلاحي الشامل.
2) المركزية الشديدة وتداخل الصلاحيات في أجهزة الحكومة.
3) ضعف المعرفة بأدوات السوق.

وكذلك هناك أسبابٌ موضوعية تعيق الإصلاح وأهمها الخشية مما قد تجره المنافسة العالمية من أثر سلبي على الصناعة المحلية ومن تبعات اجتماعية كتزايد البطالة وارتفاع الأسعار والخشية من تقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني. (سكر، 2003)

ثالثاً- محاور الإصلاح الاقتصادي:

الاقتصاد السوري أمام استحقاقات وتحديات كبيرة، والتصدي لها لابد أن يتم من خلال رسم و إنتاج " منظومة " وطنية متكاملة : أهم مكوّناتها :

- المكوّن التنموي : الذي يرسم إستراتيجية تنموية محددة واضحة، عبر رؤية مستقبلية للاقتصاد السوري لا تقل عن عام 2025 (كالصناعة التحويلية مثلاً)، وفيها للقطاع للعام كما فيها للقطاع الخاص.
- المكوّن الإداري: الذي يعيد هندسة السياسات الإدارية وتطوير القطاع العام بتحريره من القيود التنظيمية والإدارية والمالية وإطلاق قدراته التنافسية.
- المكوّن الاجتماعي: الذي ينطلق من دور منظومة الحكم والإدارة، في تعزيزها للبعد الاجتماعي، وحماية المستهلك وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، وحلّ مشكلة البطالة.
- المكوّن الرقابي: الذي يستمد مصداقيته من المخرجات، والأداء المؤسسي، وتكريس الشفافية والنزاهة، والاحتكام إلى شرعية القانون، وليس من مراقبة الإجراءات واللوائح، وتصيّد الأخطاء.

هذه " المنظومة الوطنية " تستمد مشروعيتها من قدرتها على إنتاج سياسات وبرامج لتطوير " القدرة التنافسية للاقتصاد السوري " والتي تقوم على إعادة النظر في:

1. البيئة الإنتاجية، وعوامل إنجاح الجودة، وتخفيض التكاليف، وتحديث التقانات.
2. تشجيع الطلب الداخلي، عبر زيادة الاستثمار الحكومي والخاص، في البنية التحتية والخدمية لامتصاص البطالة وتوسيع السوق الداخلية.
3. البنية التشريعية والإدارية، بخلق ظروف مناسبة، لإطلاق المبادرة الخاصة والعامة.
4. التعرف المبكر على نقاط الاختلال والضعف، في الأداء الاقتصادي، لتجاوزها وتعزيز نقاط القوة والتميز (الإدارة

الإستراتيجية).

لا يستطيع المتتبع لتطور الاقتصاد السوري، أن يتجاهل حجم الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مختلف أنشطة وقطاعات هذا الاقتصاد. إذ أثمرت هذه الإنجازات تطوراً على مستوى البنية التحتية والخدمية (شبكة طرق واتصالات) وإقامة السدود ومشاريع الري، والتوسع في الخدمات التعليمية والصحية، والاهتمام بالريف وتقليص حجم الفارق الكبير، بينه وبين المدينة.واستطاعت الزيادة المستثمرة في الإنتاج الزراعي تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من منتجات الخضار والفواكه والقمح.

ومن هنا فإنَّ التحديات التي تواجه الإدارة الاقتصادية، في رسمها للسياسات المستقبلية، تنبع من:

- التطور المتسارع في التقانات والاتصالات وضرورة التعاطي إيجاباً معها.
- الحاجة إلى إعادة هندسة الدور المؤسسي (الاقتصادي والخدمي) بتوليد نزعة المشاركة الوطنية الفعالة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- الحاجة للانتقال من مرحلة المزايا النسبية (موارد وخامات) إلى بناء القدرات التنافسية، الأمر الذي يستدعي الإيمان بتطوير الإبداع وتحسين مناخ الاستثمار والإنتاجية.
- ضرورة بناء القدرات المعرفية والعلمية وحسن استخدامها في تحسين أساليب إدارة الأداء الاقتصادي.

لقد استطاعت سورية طيلة الأربعين سنة الماضية، العبور بالتناقضات الاجتماعية إلى أقلهّا، عبر حالة من المصالحة، إن لم يكن التعايش السلمي، وذلك عبر حضور القطاع العام، الذي أرسى دعائم الاستقرار الاجتماعي والحفاظ عليه، حول ما يدعى " بالطبقة الوسطى "، هذه التي حملت طيلة الفترة التاريخية الممتدة من الثورة وحتى الثمانينات، لواء التوازن الاجتماعي الذي رعته الدولة عبر تكثيف الوظيفة الاقتصادية للقطاع العام للوظيفة الاجتماعية والسياسية. وفي الوقت الذي يتعثر فيه أداء هذا القطاع، ويدخل في غيبوبة إنتاجية، فإن هذه الطبقة هي التي تتعرض للدفع إلى الأسفل والتآكل اجتماعياً، وبذلك يختلّ التوازن الاجتماعي ليتمحور المجتمع حول قطبيه: الفقراء والأغنياء.

لذا لابد أن يكون الهدف الدائم هو البحث عن المناخ الملائم لإرساء الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي سواء من خلال التجارب المحلية أو بالاعتماد على تجارب دول عانت مما عاناه ويعانيه الاقتصاد السوري في فترة من الفترات واستطاعت خلق جو أكثر ملائمة للتطور والاستقرار الاقتصادي فيها.

رابعاً _ كيف يمكن الاستفادة من التجارب العالمية في مجال الإصلاح:

إن الاعتماد بالأساس على الذات يجب أن يكون في مرحلة من مراحل الإصلاح السمة الأساسية، إلا أن معرفة الأخطاء وكيفية تخطيها في تجارب دول سابقة ضمن مشروع الإصلاح يعطي فرصة أكبر لقطف الثمار بوقت و تكلفة اقل، و لهذا يجب الإنفتاح على هذه التجارب بطريقة تبتعد عن التبعية والإسقاط الحرفي، و بنفس الوقت تهيئ الأسس لتحديد نقاط البدء و الاستراتيجيات المطلوبة ولضمان ذلك لابد من من رؤية مستقبلية واضحة لتصورين أساسيين:

أولهما: تصور لمستقبل سورية الاقتصادي في ظل التحديات الداخلية والخارجية وترجمة هذا التصور في خطة شاملة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وثانيهما: وضع استرايجية للوصول للنظام الاقتصادي السوري المستقبلي المطلوب. حيث لا بد من أن تقوم سورية بتحديد الإطار النظري للاقتصاد الذي تريده لنفسها(اقتصاد السوق الاجتماعي) في المستقبل، وتحديد دور كل من القطاع الخاص والعام ودور التخطيط ونظام السوق في توزيع الموارد فيه، بحيث يتم التوفيق بين مفاهيم

النظام الاقتصادي العالمي الجديد والثوابت الاقتصادية التي تريد سورية الحفاظ عليها، وكذلك تحديد دور جديد للدولة، يركز على التخطيط التأشيري وعلى القضايا الاجتماعية والتنمية البشرية والتكنولوجية وعلى تعزيز المنافسة في السوق وعلى الحماية من مخاطر الاحتكار ومن تهديدات العولمة.

وبالتالي نضع جملة من الأهداف يسعى برنامج الإصلاح لتحقيقها ويمكن أن تحدد بالتالي:

- إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وأهمها احتواء التضخم.
- تعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية في الوطن لخدمة عملية الإصلاح و التنمية.
- زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي وفي توزيع الموارد.
- خلق المناخ المحفِّز للاستثمار طويل الأجل وتوفير الفرص المتكافئة للجميع.

إن العمل على وضع الأهداف يمكّن في النهاية من معرفة حاجتنا من برامج الإصلاح في دول نسعى للاستفادة منها و بالتالي نقوم بإسقاط مقارن بين هذه التجربة وما حققته والطريقة المتبعة من حيث السياسات و الأساليب من ناحية، مع الواقع الراهن في سورية والنتائج المتراكمة، من خلال أهداف حققت ومعوقات اعترضت طريق التنفيذ.

لكي تستقيم محاولة الاستفادة من التجارب العالمية و بشكل خاص التجربة الماليزية، علينا ان نركز على استخلاص دروس النجاح الحقيقية في التجربة كذلك الكشف عن عناصر الهشاشة والضعف في تلك التجربة ووضع التجربة في الميزان الموضوعي بسلبياتها وإيجابياتها دون المبالغة أو التهوين من حجم النهوض والإنجاز وذلك في إطار الظروف التاريخية التي أحاطت بتلك التجربة، وبالتالي التسلح بالمنهج العلمي حتى نعرف حدود التجربة و آفاقها وإمكاناتها وأين نقع في واقعنا الحالي من هذه التجربة ولعل أهم القضايا التي يجب التركيز عليها في هذه التجربة هي:

- العلاقة بين الحكومات والأسواق خلال عمليات الإصلاح والتنمية .
- أشكال التنظيم المؤسسي التي دفعت إلى تحقيق نهضة اقتصادية كبرى في زمن وجيز.
- عمليات التطوير التقاني ونمو الإنتاجية.
- عناصر القوة وعناصر الضعف في تجربة ماليزيا.

خامساً _التجربة الماليزية:

كثيرا ما كتب عن التجربة الماليزية في الفترة الأخيرة و خصوصا بعدما استطاعت من خلال تحديها للوصفات الإصلاحية الدولية المقدمة من قبل صندوق النقد و البنك الدولي، من التغلب على الأزمة التي هزت اقتصادها ونحن هنا في هذه السطور لن ندخل في تفصيل التجربة وإنما نحاول المرور على الركيزة التي اتكأت عليها التجربة الماليزية والخطة الإصلاحية المتعلقة بالقطاع الصناعي بالتحديد وخصوصا منه دور الدولة وهامشية التحرك الذي منح للقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، حيث إنه بين الوصف الذي يُظهر ماليزية كدولة نامية في بداية الستينيات ووصف البنك الدولي كإحدى النمور الآسيوية في بداية التسعينيات؛ بين هذين الوصفين، يمكننا أن نقف على أهم العناصر والمحددات التي أدت إلى تلك النقلة الهائلة من " المأساة الآسيوية " في الستينات إلى " المعجزة الآسيوية " في أوائل التسعينات.

ووقوفنا على تلك العناصر والمحددات، ونضع أنفسنا موضع التساؤل عن ماهية أسباب انحسار الهمة الإصلاحية التي أرسينا مقوماتها خلال فترة كانت فيها ماليزيا تلتمس بداية الدرب في مسيرة التنمية. من هنا تكتسب مسألة إلقاء الضوء على واحدة من أهم الدول الآسيوية (ماليزيا) في تجربتها التنموية، علنا نستطيع

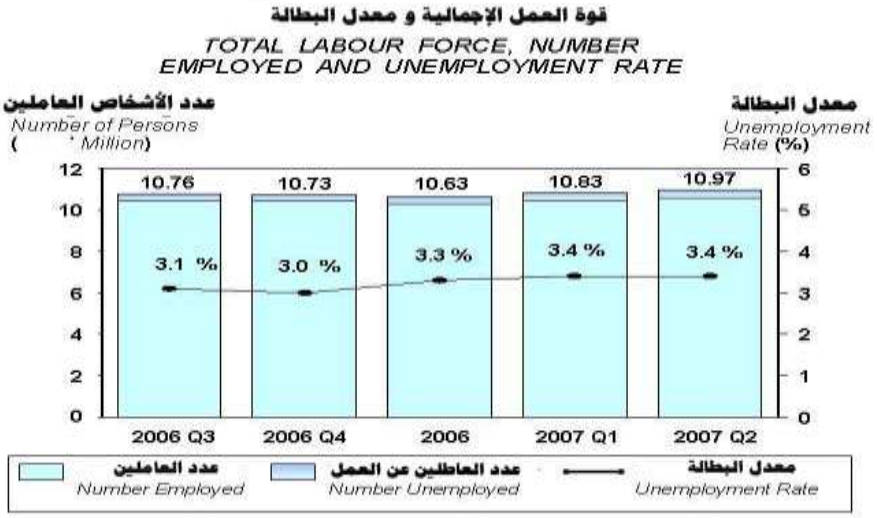
استخلاص بعض النتائج المفيدة طبعا مع عدم إنكار القوة النسبية التي يتمتع فيها اقتصادنا من حيث الإمكانات و المقومات التي تسمح باختصار الكثير من الجهد و الوقت، حيث إن الأزمات التي مرت بها التجربة السورية أكسبتها شيئا من المناعة الذاتية وخصوصا نتيجة الحصار الاقتصادي الطويل الذي يمكن أن يكون قد ولّد نوعا من قدرة الاعتماد على الذات في وجه كثير من التحديات، وكما أنه ولّد نوعاً من البعد عن الواقع الاقتصادي العالمي وعدم القدرة على مواكبته إنتاجيا و تكنولوجيا ولا يخفا على أحد الوضع الدائم في حشد الإمكانات باتجاه التوتر الخارجي المحيط الذي ما فتئ يستنزف ويؤجل الكثير من مقومات الإصلاح الداخلي. طبعا نحن هنا لا نضع المبررات لهذا الواقع، لكن نريد البحث عن أنجع الطرق للتغلب على تلك المعوقات الخارجية والداخلية بما فيها هذا التخبط الذي مازلنا نراه في مسيرة الاتجاه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

فقد تناول العديد من الباحثين والدارسين معجزة دول جنوب شرق آسيا التنموية، إلى أن نشبت الأزمة المالية في البلدان الآسيوية الناهضة في صيف عام 1997، فتصاعد الحديث عن هشاشة نظامها المالي والفساد والمضاربات في الأوراق المالية والعقارات، وغير ذلك من أوصاف، فانقلبت معجزة النمور الآسيوية إلى أزمة " النمور من ورق "وهذا كان درسا حاولت سورية تعلمه قبل افتتاح سوق الأوراق المالية فيها وبالتالي التحسب الذي نراه لا بد أن يحدد المخاوف ومتطلبات التحوط بالقدر الذي نحتاج فيه إلى آلية سريع تضع الهدف موضع التنفيذ العملاني بعيدا عن المغالاة التي قد تسبب العرقلة ولابد من الإقرار بان المشاكل لن تعترض طريقنا إلا في حال نزلنا فعلا إلى واقع التنفيذ عندها فقط ستظهر العقبات وعندها فقط ستظهر مرونة وقدرة الآلية المتبعة في تحقيق التجاوز لتلك العقبات.

وبالعودة على التجربة الماليزية فإن الموقف الموضوعي منها، هو الذي يضع هذه التجربة في إطارها الحقيقي، فينزلها إلى واقع التجربة التي تستحق الدراسة والتي تكشف عن عناصر الضعف والهشاشة، بمقدار ما تعمل على تسليط الضوء على عناصر القوة والنجاح في هذه التجربة.

ولعل أفضل ما يمكن استخلاصه من دروس الأزمة التي مرّت بها دول آسيا الناهضة عام 1997، بالنسبة لنا في سورية، أن الدعوة التي نسمعها اليوم حول الاندماج بالاقتصاد العالمي، يجب أن تحسب بخطى أكثر دقة وتستفيد من تجارب الآخرين ذلك أن كل انفتاح جديد للاقتصاد، يجب أن نتوقع معه مشكلات جديدة للاقتصاد الوطني.

قامت التجربة الماليزية تحت شعار ِطلب ثقافةَ عملِ ممتازةٍ، حيث مَرَّ القطاع العامُ الماليزي بتحول جذري منذ الثمانيناتِ. هذا التحويلِ كَانَ جزءاً من مشاكل أوسع لأنماطِ الحُكْم في ماليزيا، خصوصاً دور الدولة في تَحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.و قد انعكست تلك السياسات بشكل واضح على الإقتصاد الماليزي وأصحب في ركب الدول ذات المنهجية الاقتصادية القوية والمتماسكة حيث تشير المؤشرات الاقتصادية إلى قوة هذا الاقتصاد إن كان من حيث معدل البطالة الذي لا يتجاوز 3.4 % أو معدل نمو الناتج المحلي الذي يتراوح بين 5.5 % و6 %حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء في ماليزيا، تلك المنهجية التي رسمت درب الاقتصاد الماليزي منذ الاستقلال ورغم التناقضات العرقية التي أعاقت لفترة طويلة عملية النمو فيها.



الشكل رقم(1): قوة العمل الإجمالية ومعدل البطالة

المصدر : دائرة الإحصاء في ماليزيا[1]

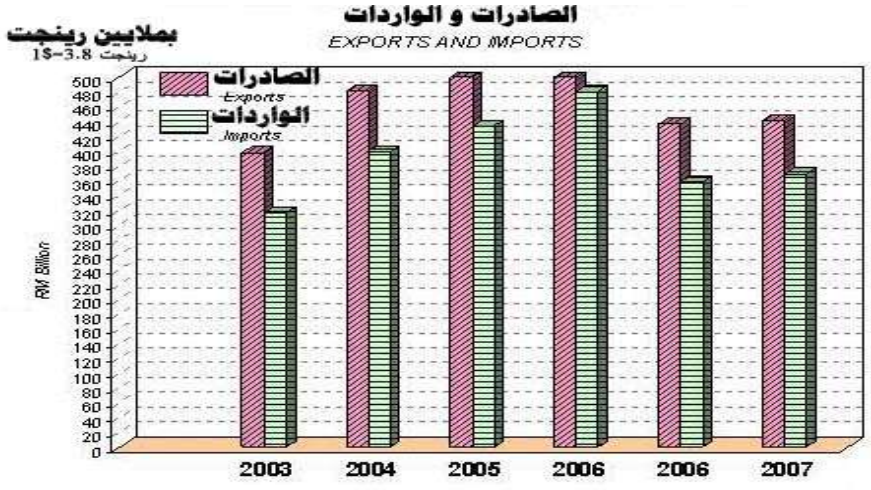


الشكل رقم(2): معدل نمو الناتج المحلي

المصدر: دائرة الإحصاء في ماليزيا[1]

[1] http://www.statistics.gov.my/english/frameset_keystats.php?fid=f

[1] http://www.statistics.gov.my/english/frameset_keystats.php?fid=f



الشكل رقم(3): الصادرات والواردات

المصدر: دائرة الإحصاء في ماليزيا

فقد بدأت ماليزيا مسيرتها التنموية بعد حصولها على الاستقلال 1958، عندما تبنت الإستراتيجية التقليدية أي الإحلال محل الواردات، وكانت البداية، التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية وكانت بمعظمها مملوكة لشركات أجنبية. وقد فشلت هذه الإستراتيجية بسبب ضيق السوق المحلية، وضعف الطلب المحلي، وسوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع. وظلت عمليات التصنيع في الستينات محدودة.

إلا ان أوائِل الثمانينات شهد صياغة نموذجين من السياسات التدخلية. سياسة النظرة الشرقية (أي الاتجاه نحو تطبيق آلية العمل في دول شرق ماليزيا كاليابان) من وجهة وسياسة الخصخصة. و كلاهما استهدف إصْلاح دور الدولة في الاقتصاد حيث إن السياسات السابقة تضمّنت مجموعة منظّمة من الإجراءات لتسريع وتيرة زيادة معدل الإنتاج وهو مستوحى من طريقة العمل والتنظيم الياباني.

والتصوّر الآخر هو إعطاء دور جديد للقطاع العام من خلال إعادة النظر بعلاقته مع القطاع الخاص.

قبل عقد من ذلك في 1971 باشرت الحكومة الماليزية من خلال التوجه بالسياسات الاقتصادية الجديدة، وعلى كل المستويات العمل على تخفيض معدل الفقر في البلاد وأشارتْ السياسات الاقتصادية الجديدة ضمناً إلى أنَّ القطاع العام سيُوسّعُ مجال نشاطاته لِكي يدخل مباشرة في العمليات الإنتاجية، مثل التصنيع الآلي، الإنتاج الزراعي والأعمال المصرفية والتأمين، وهكذا.

وبالمقابل، اعتبرت سياسات الخصخصة الماليزية القطاع الخاص كمؤسسات تجارية واقتصادية للأمةِ، واعتبرت الحكومة كمسِّرع ومنظِّم للوظائف الاقتصادية. و كان هدف الخدمات الاجتماعية توفير بيئة عمل مناسبة ومساعدة للقطاع الخاص كي يلعب دورا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية بشكل ينسجم مع التوجه الاقتصادي الجديد. أما سياسة الدمج والخصخصة المتبعة في ماليزيا كانت تهدف إلى تحسين الحياة العامة في حين أن "مستقبل ماليزيا يعتمد على تحسين الإنتاجية والقدرة على بيع المنتجات إلى كل العالم "(عبد الفضيل . 2000).

وبعيدا عن الدمج والخصخصة لقسم من القطاع العام الصناعي سعت الحكومة الماليزية إلى القيام بالاستشارات مع المؤسسات المختصة ومع القطاع الخاص، إن كان من خلال النظرة الشرقية أو من خلال مفهوم الخصخصة لاقتراح مجموعة من الإجراءات لإصلاح القطاع العام بما يعزز كفاءته ويزيد قدرته على الاستجابة للإصلاح

المطلوب.

انطلاقا من الحفاظ على مفهوم القطاع العام نحلّل الطرقُ التي تم فيها إصلاح القطاع العامَ في الثمانينات والتسعينيات.

تكتسب التجربة الماليزية أهميتها بسبب خروجها أو تمردها على قواعد لعبة العولمة، التي قادتها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتمثل خروج ماليزيا عن قواعد العولمة، في آلية مواجهتها لأزمة 1997، وقيامها باتخاذ إجراءات في أيلول 1998، أدت إلى فرض القيود على خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتصف بروح المضاربة، كما تم تثبيت سعر صرف العملة الماليزية، وخفضت الفوائد بهدف الدفاع عن الاقتصاد الوطني، وإنعاشه وإخراجه من الأزمة. وقد تحدى مهاتير محمد محاولات الغرب ودوائر المال العالمية في إثارة الاضطرابات السياسية على غرار ما حصل في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند. ونجحت ماليزيا في تجاوز الأزمة وواصلت مسيرتها التنموية بشروطها الوطنية.

بدأت ماليزيا مسيرتها التنموية بعد حصولها على الاستقلال 1958، عندما تبنت الإستراتيجية التقليدية أي الإحلال محل الواردات، وكانت البداية، التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية وكانت بمعظمها مملوكة لشركات أجنبية. وقد فشلت هذه الإستراتيجية بسبب ضيق السوق المحلية، وضعف الطلب المحلي، وسوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع. وظلت عمليات التصنيع في الستينات محدودة(الحمش . 2005)

لكن بعد انتهاء حقبة الستينات والسبعينات أحدثت ماليزيا تحولاً جوهرياً في سياستها، واعتمدت السياسة الجديدة على:

- تطوير دور الدولة التدخلي.
- توسيع رقعة القطاع العام.
- التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، وبعض المنتجات التصديرية.

وساعد في نجاح الخطة زيادة عائدات النفط وإسهامها في تمويل النفقات العامة.

أما النتائج الإيجابية، فبرزت في التوسع في حجم العمالة، وانخفاض معدل البطالة وتحسين إنتاجية العمل، وتحسين توزيع الدخول والثروات. وفي مرحلة الثمانينات،بدأ التركيز في السياسات التصنيعية على تطوير الصناعات الثقيلة وقامت ماليزيا باتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية ذات الطبيعة الليبرالية وعلى رأسها تخفيض سعر صرف العملة الماليزية، مما أدى إلى تحسين تنافسية تكاليف الإنتاج وتكلفة الأجور في الاقتصاد الماليزي. كذلك تم تحسين نظام الحوافز المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدءا من منتصف الثمانينات، مما دفع نحو انطلاق موجة جديدة للتصنيع الموجه للتصدير. و قد أدت هذه الإجراءات إلى تنشيط موجه جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى ماليزيا، القادمة من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، وذلك في إطار إستراتيجية الشركات الآسيوية دولية النشاط لإعادة توطين أنشطتها الصناعية فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا الأخرى، للاستفادة من انخفاض تكاليف البنية التحتية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية. و بدءا من عام 1991 تم الاشتراط على المستثمر الأجنبي أن يعتمد على موارد محلية في حدود 30% من جملة المكونات حتى يمكن له أن يتمتع بمزايا الإعفاءات الضريبية على الاستثمارات.

وتركزت عملية التنمية في:

- دفع العمل باتجاه إقامة صناعات جديدة في إطار الإحلال محل الواردات.
- التوجه نحو إقامة الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.
- الاعتماد على المواد الأولية المحلية.

ونجم عن التوجهات الجديدة، إقامة قاعدة صناعية هامة، مهدت للانطلاق نحو التوسع في عمليات التصدير ورغم النجاح التصديري الكبير للصناعات الماليزية، خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات إلا انه سيطر على الاقتصاد الماليزي عدد من عناصر الهشاشة البنيوية لتركيب الصادرات الماليزية أهمها:

1. سيطرة شركات دولية النشاط على حوالي ثلاث أرباع قيمة الصادرات الصناعية الماليزية.
2. ضعف المكون المحلي للصادرات الصناعية الماليزية .
3. عدم نجاح المصدرين الماليزيين في تطوير شبكات تسويق مستقلة ، تساعدهم على تحسين جودة المنتجات و النفاذ إلى أسواق عالمية جديدة ، بجهديهم الذاتي.
4. ضعف علاقات الترابط التقانية و الإنتاجية بين فروع الصناعات التصديرية ،من ناحية و بقية أجزاء الاقتصاد القومي من ناحية ثانية.

وقد تم حصر المشاكل التي تواجه الهيكل الصناعي الماليزي وفقا لدراسة صدرت عام 1995 أعدها المعهد الماليزي للأبحاث الاقتصادية على النحو التالي[1]:

1.شح الأيدي العاملة المدربة
2.مستويات التقانة السائدة مازالت منخفضة
3.ضعف علاقات الترابط فيما بين الصناعات و داخل الصناعات .
4.ضعف نسبة المكون المحلي إلى إجمالي مستلزمات الإنتاج .
5.الاعتماد المفرط على الواردات من الخارج لمستلزمات الإنتاج و المعدات.
6.وجود طاقات إنتاج فائضة و غير مستغلة.
7.غلبة الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة.
8.ضعف و قصور نشاط البحوث و التطوير الصناعية.

والمحرك الرئيسي لعملية النمو هو فروع الصناعة عالية التقانة، أما الطريق السريعة لتقانة الوسائط المتعددة، فهو المحرك الإضافي لعملية النمو. على أمل أن تقام حتى 2020، نحو 12 مدينة ماليزية على الأقل، متصلة بالطريق السريع العالمي للمعلومات، ومرتبطة بالمدن الذكية الأخرى في العالم(حمش، 2005).

و يمكن تكوين فكرة متكاملة عن منظومة العلم و التكنولوجيا في ماليزيا من خلال أهم ركائزها والتي تتجلى بالمؤسسات التالية:

المؤسسة الماليزية للأنظمة الاليكترونية:

و قد تم إنشاء هذه المؤسسة عام 1985 . و تلعب دورا مهما في مساندة التقانة في قطاع الأعمال للحث على المنافسة . و هي تشكل جزءا من استراتيجيا بعيدة المدى لتطوير القدرة الداخلية الماليزية في مجال الإلكترونيات و تقانة المعلومات.

وادي التكنولوجيا في ماليزيا:

و هي مبادرة قومية مهمة ،تم إطلاقها عام 1988 ، بهدف حث و تشجيع التقانة الحديثة و دعم الشركات المعتمدة على تقانة مبتدئة ،في مواجهة المنافسة القوية في السوق العالمي . ويقع هذا الوادي في كوالالمبور على مساحة 314 هكتار و هو يضم 5 جامعات و8 هيئات بحثية قومية و10 هيئات تكنولوجية صناعية.

[1]MITI, Review of the Industrial Master Plan ,1980-1995 (kuala Lumpur) MITI,1995

مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية:

تم إنشاء هذه المؤسسة عام 1992 و ذلك بهدف تسويق البحوث المتعلقة بعمليات التطوير التقاني.

المؤسسة الماليزية للبحوث والصناعة:

تأسست عام 1992 و هدفها الأساسي هو المساهمة في التنمية الاقتصادية ، و تحديد الاتجاهات الصناعية الرئيسية على الصعيد الوطني من خلال مشاركتها في تقانة البحوث و التطوير بالإضافة إلى عماليات التصنيع و تقديم الخدمات التقانية.

كما تم إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية في عام 1993 إعمالا لقانون تنمية الموارد البشرية و قد استخدم هذا الصندوق في تمويل و تدريب المهندسين و كوادر الإدارة الوسطى و فئات العمالة الماهرة لدى الصناعات المتجهة للتصدير و قد استهدف هذا البرنامج نحو 4200 مهندس و نحو ما يزيد على 110 آلاف فني خلال التسعينات.

سادساً _الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

طبعا لا يمكننا حصر جميع الملاحظات التي يمكن تسجيلها من التجربة الماليزية في هذه الورقة الصغيرة إلا أن الجدير بالذكر هو الملاحظات التالية:

1- لعب التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، دوراً أساسياً في التحول الحاصل في بنية الإنتاج، وما نجم عنه من تحيز لجانب التصدير.

2- لعبت السياسات المساندة في مجال التصنيع والتعليم والتقانة دوراً مهماً في نجاح هذا النموذج.

3- أدت اعتبارات الأمن القومي إلى درجة أعلى من التعبئة للموارد.

4- لعب رأس المال الأجنبي دوراً مهماً في تمويل الاستثمارات الواسعة.

5- كان هناك تفاعل واضح بين القطاعين العام والخاص.

6- انصب الاهتمام على مسألة البحث والتطوير.

7- لعبت معادلة (الدولة الرشيدة والسوق الناضجة) دوراً رئيسياً في صناعة النهضة وفق النموذج الماليزي.

وهذا عكس ما شاهدناه في دول أوربا الشرقية، ذلك أن المعادلة الصحيحة هي التوازن الدقيق بين الخطة والسوق. وسيادة المنافسة الحقيقية المشروعة، يعتبر شرطاً لتحقيق النهضة الحقيقية العادلة، ولا شك أن شيوع آليات الفساد والمحسوبية سيؤدي إلى إسقاط مفهوم السباق التنافسي القائم على تكافؤ الفرص ونزاهة الحكم وارتباط العائد بالجهد.

وبالإسقاط على سورية فإن تحسين أسلوب إدارة شركات القطاع العام الصناعي ممكن بتطبيق الإدارة الاقتصادية بدلاً من الإدارة السلطوية لأن إدارة مؤسساته يجب أن تكون بعقلية رجل الأعمال وليس بعقلية رجل السلطة. جميع الشركات الكبرى في العالم تدار من هيئات ليست مالكة لها ولكنها تدار اقتصادياً ويتحمل مديروها مسؤولية قراراتهم تجاه المالكين أصحاب رأس المال. فهل هناك ما يمنع في ظروف عجز القطاع الخاص عن القيام بكامل أعباء التنمية أن يكون القطاع العام رديفاً وفي بعض الأحيان قائداً في عملية التنمية يدار من قبل مديرين فنيين مؤهلين يتحملون مسؤولية قراراتهم تجاه الحكومة ممثلة بالمجتمع و هذا ما يطرح علينا فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي المعمول به في كثير من الدول الغربية كهدف متقدم من عملية الإصلاح المطلوبة حيث تعتبر عملية الاستفادة من التجربة الماليزية خطوة مرحلية هدفها تمكين الاقتصاد السوري من وضع ركائز تسهل عليه عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق

الاجتماعي دون أن يشكل ذلك صدمة للاقتصاد أو عدم استقرار على المستوى الاجتماعي.

سابعاً _ الإصلاح الاقتصادي و اقتصاد السوق الاجتماعي المطلوب:

يقوم اقتصاد السوق الاجتماعي على إطلاق حرية المنافسة ومراقبة تطور الاحتكارات، وخلق حالة من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية عبر استمرار دور الدولة في مراقبة آليات السوق والتدخل عندما يعجز الاقتصاد الحر عن تأدية مهمته بما في ذلك تسوية المشكلات الاجتماعية وتحقيق مكاسب عينية للطبقة العاملة، وكانت فكرة مجتمع الرفاه أفضل تجسيد لهذه الفكرة، وتقوم على توافق سياسي بين كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع، من الدولة إلى أرباب العمل والشركات الكبرى إلى الأحزاب والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني.إن اقتصاد السوق الاجتماعي ينطلق من هذا التداخل والاندماج بين مختلف مجالات الحياة وأجزاء النظام العام، حيث يمكن فهمه في صورة وحدة المبادئ وشموليتها، والتي تتحقق فقط من خلال نظام المنافسة الاقتصادي، وما يترتب على ذلك، من التكامل والتنسيق بين مختلف المجالات كوحدة متكاملة وإذ يسمي البعض هذا الخيار بالليبرالية المنظمة وآخرون يرونه الرأسمالية الملطفة، يعتقد الكثيرون أنه أشبه بمحاولة لخط طريق ثالثة بين الرأسمالية والاشتراكية تتميز باستمرار حضور الدولة والقرار السياسي في صياغة ومراقبة العلاقة بين التنافس والتضامن وبين وحشية السوق والعدالة في الحياة.

إن أي نموذج للاقتصاد، في أي بلد، لا بد أن يراعي خصوصيات هذا البلد، ودرجة تقدمه والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وتراثه وتقاليده الوطنية. لهذا فإن من غير الممكن الحديث، عن نقل النموذج الماليزي، أو نقل نموذج الطريق الثالث الذي اختاره بلير في بريطانيا. و إنما يمكن الاستفادة من جميع تجارب دول وشعوب العالم، و يمكننا القول بان نقل النموذج الناجح في بيئة معينة، ليس من الضروري أن يلقى نفس النجاح في بيئة أخرى. و بالنظر إلى التجارب العالمية في مجال اقتصاد السوق نرى بأنه ليس هناك نموذج رأسمالي واحد، بل أن حركة رأس المال العالمي تبلورت عبر السنين وبنت ثلاثة نماذج للرأسمالية:

النموذج الأول:

رأسمالية الليبرالية الانكلو ساكسونية الجديدة، التي تطلق العنان لقوى السوق بزعامة الولايات المتحدة، التي ورثت الليبرالية البريطانية، مع إدخال بعض الفوارق التي تميزها عنها، وهي أن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة أطلقوا العنان لقوى السوق الشرسة دونما قيود، وعززت الولايات المتحدة ذلك بترسانتها العسكرية، ونفوذها على المؤسسات الدولية. وتحولت إلى عسكرة مباشرة وصريحة للعلاقات الدولية.

النموذج الثاني:

هو نموذج رأسمالية الدولة الراعية (أو دولة الرفاهية الاجتماعية). وهو نموذج لرأسمالية أيقنت بأن الحيلولة دون قيام صراعات فيما بين القوى الاجتماعية، يكون بدور للدولة الرأسمالية، يتضمن التوازن في نمط توزيع الدخل، بما يؤدي إلى تصحيح الانحرافات التي تنشأ عن إطلاق العنان لقوى السوق. وكذلك الحد من عمل قانون عدم التوازن عبر تقلبات الدورات الاقتصادية، التي هي جزء من طبيعة النظام الرأسمالي، والتي من شأنها أن تُحدث تقلبات في مستوى تشغيل قوى الإنتاج البشرية والمادية وفي مستوى الدخل. وما ينجم عن ذلك من بطالة بشرية وعطالة في الطاقة الإنتاجية.

النموذج الثالث:

هو نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية الساعية إلى رفد المشروع الرأسمالي بأخلاقيات العمل في المجتمع القديم، وحرصت على الحد من التناقض بين المشروعات بهدف تحقيق أداء أكفأ للمؤسسات، وفي العلاقة مع السوق العالمية. كقوة تصديرية ومالية. ويُعبر الاقتصاد الياباني خير تعبير عن هذا النموذج (سليمان،2005).

لكن في الخصوصية السورية لا يزال مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي يعاني من الغموض ويفتقر للدقة بل لم يجر توضيح حدوده وأغراضه بما يكفي، هل يقصد من تبنيه الحرص بالفعل على استمرار دور الدولة في ضمان الخدمات الاجتماعية للمواطنين، أم الانتقال حقيقةً من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد السوق الحر. ومن المعلوم أن ما يعانيه الاقتصاد السوري يفرض عليه التقدم بخطى أسرع نحو النظام الاقتصادي المطلوب ولذا فإن إطار أي نهضة جادة نسعى إليها نحتاج إلى ما يمكن تسميته بالكفاءة المؤسسية، بمعنى أن تكون المؤسسات القائمة على درجة عالية من الكفاءة الإدارية و التنظيمية فإذا لم يرافق الكفاءة الاقتصادية كفاءة اجتماعية و أخرى مؤسسية فلا شك في أن عملية النهضة الاقتصادية سوف تصاب بعرقلة مستمرة وتعيش المد والجزر الذي نعاينه يوميا وحتى اليأس بسبب ما يحدث من تبديد و هدر للموارد ومن العنصر الأهم وهو الزمن الذي غالباً ما يسقط في حساب التكاليف الكلية بحجة الدراسة المتأنية وعدم الاندفاع وراء تجارب غير محسوبة النتائج الأمر الذي يجعل الكثيرين من المستفيدين من الواقع الراهن يعلونها في كل المناسبات ترويجاً لحق يراد به باطلاً.

وإذا كان قرار التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي قد أصبح حقيقة واقعة، فإن هذا يعني أن ما حسم فعلاً هو أن النموذج الاقتصادي الذي نطمح إليه ليس هو اقتصاد حرية السوق وهذا يعني أن للدولة دوراً اقتصادياً عليها أن تقوم به، ليس من أجل كبح قوى السوق فحسب، وإنما أيضاً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويبقى أن نحدد معالم وطبيعة ومفهوم هذا الاقتصاد، وطبيعة ومفهوم دور الدولة، ومعالم التنمية المطلوبة والمرغوبة. وهذا يفرض الوقوف على واقع الاقتصاد السوري، والمشكلات والتحديات التي عليه مواجهتها. ومن ثم رسم ملامح ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الاستنتاجات:

ندرك أننا في سورية لا يمكن أن نختلف عن العالم فكل شيء يضغط باتجاه تكيفنا مع العالم و هذا الضغط يأتي بشكل واعٍ عبر الدخول بشكل أو بأخر في الاقتصاد العالمي سواء من خلال الشراكات العربية البينية أو من خلال الشراكة المتوسطية أو الأوروبية وبالتأكيد لسنا مجبرين على اتباع ما نرى أنه لا يخدم مصالحنا، أو نتيجة ضغط خارجي من هيئات دولية متعددة، فالهدف هو الوصول إلى نظام يخفيف البيروقراطية المركزية و يفعل قوانين السوق، و يرفع القدرة التنافسية من خلال إصلاح القطاع العام وتطوير التعددية الاقتصادية، و هذا يتطلب إعادة النظر بسياسة الحماية، و خلق مناخ استثمار أقدر على جذب الاستثمارات وهذا يتطلب بدوره تطوير جذري للتعليم والتأهيل والتدريب، وتطوير الأساليب العلمية في البحث والتطوير العلمي، وإعطاء دور للجامعات ومراكز البحث العلمي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية من خلال دورها في إصدار المؤشرات الاقتصادية و عمليات البحث الإحصائي كمثيلاتها في دول العالم وعدم الركون إلى حياديتها وتعقيم دورها العملي في الحياة الاقتصادية .

كما ان المطلوب تعميق دور الخطة الحكومية على نحو توجيهي استشرافي يشمل مختلف القطاعات الحكومية وهذا يستدعي صياغة جديدة لنمط وآلية التخطيط و بالتالي الحاجة لكوادر قادرة وذات خبرة و رؤى مستقبلية مبنية على

واقع أرقام حقيقية .ولابد من العمل على رسم إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدد مشهد التغيير عموما و توضح الأهداف و الأدوار و الوسائل لكل القطاعات الوطنية من خلال مشاركة مختلف الهيئات الحكومية إي أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية موجهة ضمن إستراتيجية النمو بدلا من تركها لآليات السوق والتدخلات الخارجية مما يجعلها اكثر كفاءة وعقلانية حماية للمواطن وللاقتصاد الوطني.

التوصيات:

1. يجب أن يبدأ الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار في سورية بإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية (السياسات المالية والنقدية والضرائب ودور الدولة ودور القطاع الخاص وتحسين القدرة التنافسية) ثم تليها تفاصيل الخطط التنفيذية والقطاعية في مختلف المجالات.
2. رسم الدور الاقتصادي للقطاع العام في المرحلة المقبلة و تحديد قطاعات نشاطه و أشكالها و علاقاته بالقطاعات الأخرى التعاوني والخاص، و العمل على تكامل أدوار القطاع العام مع القطاعات الأخرى ضمن خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
3. إعادة الهيكلة في إدارة القطاع العام باتجاه خفض المركزية وتعزيز الاستقلال الإداري والمالي للشركات و منحها المرونة الكافية للعمل في سوق تنافسية تسمح بمراعاة متطلبات الإنتاج والتسويق والدراسات السوقية لمتطلبات المستهلك المختلفة وخاصة في حال دخوله في تحدي المنافسة الخارجية.
4. إقامة الحاضنات التكنولوجية ومراكز الابتكار العلمية التي أصبح وجودها لا يقل أهمية عن إقامة المناطق الصناعية التقليدية.
5. تطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية للقطاع العام وفق خطة شاملة توضع أولوياتها على نحو مدروس بما يحقق رفع القدرة التنافسية والإنتاجية لهذا القطاع و إنتاج سلع قابلة للتسويق من حيث النوع والسعر سواء كانت المنتجات موجهه نحو السوق الداخلية أو تلك الموجهة نحو أسواق التصدير.
6. معالجة المشاكل المزمنة للقطاع العام مثل نقص رأس المال والتشابكات المالية والضرائب والبطالة المقنعة وتحميل الإنتاج بتكاليف لا علاقة لها بالعملية الإنتاجية، وذلك رفع قدرته التنافسية في حال دخوله في أسواق خارجية وخاصة السوق الأوربية .
7. رسم صورة واضحة لمبادئ وأسس إصلاح القطاع العام ولهيكلية تنظيمه الجديد وأنظمة عمله وآلياته المختلفة وإقرارها.
8. تقسيم تطبيق الهيكلية الجديدة على عدة مراحل زمنية حسب ما هو مناسب من أجل الانتقال التدريجي المريح للاقتصاد دون أن يؤدي ذلك إلى عدم استقرار اقتصادي يؤثر سلبا على معيشة المواطنين
9. تعزيز الإصلاح الاقتصادي بإصلاح إداري ومالي ونقدي ومصرفي وضريبي وتشريعي ووضع إجراءات تسمح بتطوير الخطوات المتخذة بالشكل الذي لا يجعل من القوانين متجمدة غير قابلة لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد السوري.

المراجع:

1. جبران، أنطون. *إدارة التنمية في الاقتصاد، ودور القطاع العام في ذلك من خلال إعادة هيكلته وتأهيله وتطوير إدارته.(*لجمعية الاقتصادية السورية)، 2002، { 7- 14 }
2. حبيب، مطانيوس. *الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية . الأوربية*. جمعية العلوم الاقتصادية. نيسان 2000، 41
3. الحمش. منير، *الندوة الخامسة عشرة حول الاقتصادات الناشئة*. ندوة البعث ،2005/11/28 موقع حزب البعث العربي الاشتراكي على الإنترنت:
http://www.baath-party.org/nadwa/2005/nadwa_november/nadwa_1_1.htm
4. دليلة،عارف. *"القطاع العام في سورية من الحماية إلى المنافسة"*. جمعية العلوم الاقتصادية. دمشق. نيسان2000 ، 42
5. سعيفان، سمير. *قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سوريا*. دار الرضا ،2003، 430
6. سليمان، عدنان . *اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية*. دار الرضا، 2005، 156
7. سكر، نبيل. *الإصلاح الاقتصادي في سورية*، جمعية العلوم الاقتصادية، 2000، 22
8. سكر، نبيل. *ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة، 2003/9/2، 25
9. عبد الفضيل، محمود. *العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة*. مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، 261
10. القاضي، حسين. *الاصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين*. دار الرضا ،2002 ،231
11. محمد، نزار قاسم. *دور الأجهزة الحكومية في ظل آليات السوق*. جريدة المدى.22 نيسان 2006
12. MITI, Review of the Industrial Master Plan ,1980-1995 (kuala Lumpur) MITI,1995.